

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٣
Issue 83

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٥
Oct. - Nov. - Dec. / 2025

قضايا سياسية

العدد ٨٣

٢٠٢٥



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والإداري

م.م. زهراء كريم جاسم
متابعة الأبحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الإدارية والمالية

م.م. روى عبد الحسين
إدارة الموقع الإلكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
إدارة صفحات التواصل

م.م. محمد مجيد حسين
أبحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabicتقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
- 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
- 4. يرفق مع كل بحث أو دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
- 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
- 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	دور حلف الناتو في الحرب الروسية - الأوكرانية (2022_2023) أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي	19_1
2	دبلوماسية المصالح والشراكات الروسية مع القوى الصاعدة الكبرى (الصين- الهند) لدعم عالم متعدد الأطراف أ.م.د. عطاردة عوض عبد الحميد الشريفي	39_20
3	العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2003 دراسة تحليلية أ.م.د. رنا مولود شاكر	55_40
4	(دور وتأثير القوة الناعمة في إدارة الأزمات السياسية) تقييم الإعلام الكوردي في إدارة الأزمات مابين الإقليم و بغداد، من منظور نخبة من الأكاديميين في كردستان أ. م.د. شيرزاد سليمان عبدالله أ.م.د. به هات حسيب قه ره داخي	77_56
5	دور القوى الكبرى في مستقبل هيمنة الدولار الامريكي على النظام النقدي الدولي (دراسة تحليلية) م.م. تغريد حسين محمد أ.د. عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى	95_78
6	العودة الى ساحة الصراع الدولي في السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا وحلف شمال الاطلسي (الناتو) بعد عام 2014 م.م. فخر عماد خليل أ.د. شيماء عادل فاضل	111_96
7	(ما بعد الأخلاق الإنسانية - الأخلاق العنصرية) جدلية العلاقة بين ما بعد الإنسانية والوعي الاصطناعي الدكتور سومر منير صالح	129_112
8	خلاف الحزبين الدستوريين القديم و الجديد حول مدلول الإستقلال الداخلي والتام (31 جويلية - 8 أوت 1954): مجادلة سياسية أم قانونية ؟ د.مراد المولاهي	142_130
9	التعددية الثقافية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر م. د. علي غانم حامد الطائي	159_143
10	التنافس الجيوسياسي بين الصين وامريكا: دراسة في المحفزات الاقتصادية والعسكرية م.د. علي حسن هويدي	177_160
11	مسارات القوة الذكية وتأثيرها على مستقبل السياسة الخارجية الامريكية م.د. علي محمد أمين الرفيعي	191_178
12	الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة كتهديدات مترابطة للسلام المستدام في الدول الهشة: منظور بنيوي م.د. مصطفى صادق عواد	208_192

221_209	أثر التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي في العراق م.م. عبدالله أحمد درع	13
238_222	سياسات الطاقة الصينية بعد عام 2020: الاتجاهات والمستقبل المدرس المساعد غسق صادق عبدالرضا	14
260_239	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا بعد عام 2014: التحولات، الدوافع، وآفاق المستقبل الدكتور رعد عبد السادة بزون الحدراوي	15
أ_ح	م.م محمد معن محسن	مراجعة مقال
خ_ص	م. د زهراء حسن كاظم	مراجعة مقال
ض_هـ	م. د حيدر قحطان سعدون	مراجعة مقال

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا بعد عام 2014: التحولات، الدوافع، وآفاق المستقبل^٧

US foreign policy towards the Syrian Kurds after 2014: Shifts, motivations, and future prospects

Dr. Raad Abdul Sada Bazoun

الدكتور رعد عبد السادة بزون الحدراوي*

الملخص:

تطرق هذا البحث تحليل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا منذ عام 2014، من مرحلة الشراكة العسكرية العميقة خلال الحرب على تنظيم داعش الإرهابي إلى مرحلة الحضور الوظيفي المحدود، مع تقييم تأثير التحولات الإقليمية والدولية على موقع الأكراد في شمال وشرق سوريا، ويبين البحث أن العلاقة بين واشنطن و"قسد" بقيت محكومة بالحاجة العملية الأمريكية أكثر من ارتباطها برؤية سياسية طويلة الأمد، وأن التوازنات الإقليمية والدولية أدت دوراً حاسماً في تحديد سقف الدعم الأمريكي، ويخلص البحث إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحاً لمستقبل السياسة الأمريكية هو استمرار الوجود الوظيفي المحدود للأمريكيين، دون التزامات سياسية مباشرة تجاه الإدارة الذاتية.

الكلمات المفتاحية: سوريا، الأكراد، السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية

Abstract:

This research analyzes the evolution of US foreign policy toward the Syrian Kurds since 2014, from a phase of deep military partnership during the war against ISIS to one of limited functional involvement. It assesses the impact of regional and international shifts on the Kurds' position in northern and eastern Syria. The research demonstrates that the relationship between Washington and the Syrian Democratic Forces (SDF) has remained governed more by US operational needs than by a long-term political vision. Regional and international balances have played a decisive role in determining the limits of US support. The research concludes that the most likely scenario for the future of US policy is the continuation of a limited functional US presence, without direct political commitments to the Autonomous Administration.

Keywords: Syria, Kurds, foreign policy, United States

تاريخ النشر: 2025 /12/31

تاريخ القبول: 2025/11/29

٧ تاريخ التقديم : 2025/ 10/21

* معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف Raadalhadrawii@gmail.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

المقدمة:

تُعدّ السياسة الخارجية الأمريكية أحد أهم المحددات المؤثرة في مسار الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، وذلك نظراً لما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية تُحوّلها التأثير المباشر وغير المباشر في توازنات القوى، فضلاً عن صياغة الأطر العامة للتفاعلات الإقليمية، وبهذا الصدد، أدت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ نهاية الحرب الباردة، دوراً مركزياً في إدارة الأزمات الإقليمية، سواء عبر التدخل العسكري المباشر، أو عبر توظيف التحالفات والشراكات المحلية بما يخدم مصالحها الإستراتيجية، ثم ازدادت أهمية هذا الدور بعد عام 2011، حين دخلت المنطقة في مرحلة غير مسبوقة من الاضطراب نتيجة بظهور ما يسمى (الربيع العربي)، الذي أسهمت في تفكك بعض الدول، وتعاضل نفوذ الفاعلين المسلحين من غير الدول، وتغيّر بنية النظام الإقليمي التقليدي.

وفي هذا السياق، مثّلت الأزمة السورية إحدى أعقد ساحات التنافس الإقليمي والدولي، بسبب تعدد الفاعلين، وتشابك خطوط الصراع، ناهيك عن تداخل المصالح بين القوى الكبرى والإقليمية، فمع اندلاع الأحداث السورية وتحولها إلى نزاع مسلح واسع، شهدت البلاد انهياراً تدريجياً لمؤسسات الدولة، وتفككاً لمراكز السلطة التقليدية، مما أفسح المجال لظهور مجموعات محلية مسلحة متنوعة، بعضها ذي طابع قومي أو ديني أو مناطقي، وأخرى إرهابية، وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشهد المتشظّي بتردد في البداية، إذ لم تكن ترغب في الانخراط عسكرياً في صراع معقد، في وقت كانت تسعى فيه إلى تقليل التواجد العسكري في الشرق الأوسط عقب انسحابها من العراق عام 2011.

بيد أنّ التطور الأبرز جاء عام 2014 مع الصعود السريع والمفاجئ لتنظيم "داعش الإرهابي"، الذي تمكن من السيطرة على مساحات واسعة في كل من سوريا والعراق، مهدداً بذلك الأمن الإقليمي والدولي، الأمر الذي شكّل نقطة انعطاف حاسمة دفعت واشنطن إلى إعادة النظر في استراتيجيتها، ومن ثم اتخاذ مقاربة أكثر انخراطاً، تركز على بناء شراكات محلية فعّالة قادرة على خوض المعارك الميدانية، بينما توفر الولايات المتحدة الأمريكية الغطاء الجوي والدعم اللوجستي والاستخباراتي.

وبناءً على ذلك، برز الفاعل الكردي السوري كأحد أكثر الشركاء المحليين قدرةً وانضباطاً وفاعلية في مواجهة تنظيم "داعش الإرهابي". وقد جاء هذا الاختيار نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها التنظيم العالي للقوات الكردية، وامتلاكها هيكل قيادة موحداً، وسيطرتها على مناطق متماسكة شمالي سوريا، فضلاً عن ضعف وتشتت معظم الفصائل العربية المعارضة آنذاك، وعدم قدرة الجيش السوري النظامي على فرض السيطرة في تلك المناطق.

ومع توسع العمليات العسكرية ضد "داعش الإرهابي"، تطورت العلاقة بين واشنطن والأكراد إلى مستوى أكثر تنظيمًا عبر تشكيل قوات سوريا الديمقراطية (SDF) في عام 2015، وهي مظلة عسكرية-سياسية ضمت مجموعات عربية وكردية، هدفت من خلالها واشنطن إلى تخفيف الاعتراض التركي عبر إضفاء طابع أكثر تعددًا على هوية القوة المحلية الحليفة لها، ومن هنا، دخلت العلاقة الأمريكية-الكردية مرحلة اتسمت بقدر كبير من التعاون العسكري الواسع لإنجاز مهمة "مكافحة الإرهاب"، مقابل تذبذب سياسي واستراتيجي نتيجة ضغوط الحليف التركي، وتغير أولويات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ناهيك عن التنافس المتصاعد بين القوى الكبرى، وعلى رأسها روسيا وإيران، داخل الساحة السورية. وقد انعكس هذا التذبذب بوضوح في القرارات المتكررة للانسحاب الأمريكي، وفي ترتيبات "المنطقة الآمنة" شمال سوريا، وفي التحولات الميدانية التي سنسعى إلى تحليلها في سياق هذا البحث.

أهمية وهدف البحث: تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتطرق إلى أحد أكثر الملفات تعقيدًا في السياسة الإقليمية المعاصرة، وهو ملف العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والفاعل الكردي في سوريا، وهي علاقة لم تتشكل على أسس ثابتة بقدر ما تشكلت في سياقات أمنية واستراتيجية متغيرة فرضتها تحولات المشهد السوري منذ عام 2014، إذ يهدف هذا البحث إلى توافر إطارًا تحليليًا لفهم موقع الأكراد في الاستراتيجية الأمريكية، وحدود الدعم الذي يمكن أن تقدمه واشنطن لهم في المدى المستقبل، بما يساهم في استشراف السيناريوهات المحتملة لدور الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا وتداعياته على الفاعلين المحليين والإقليميين.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول كيفية تشكل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا بعد عام 2014، وما هي دوافعها الأساسية، وكيف يمكن استشراف آفاقها المستقبلية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟ ومن هنا تنثير الاشكالية تساؤلات فرعية أبرزها:

- 1_ ما طبيعة التحولات التي شهدتها السياسة الأمريكية تجاه الأكراد منذ 2014
 - 2_ ما العوامل التي دفعت واشنطن لاعتماد الأكراد كشريك عسكري رئيسي؟
 - 3_ ما مستقبل مشروع الإدارة الذاتية في ظل بقاء أو انسحاب القوات الأمريكية؟
- فرضية البحث:** تتطرق فرضية البحث بوصف الدعم الأمريكي لأكراد سوريا ليس دعمًا ثابتًا أو مبدئيًا، بل هو دعم أداتي- وظيفي يرتبط بمصالح واشنطن في مكافحة الإرهاب واحتواء الخصوم الإقليميين والدوليين، مما يجعل مستقبل العلاقة مرهونًا بالتحولات في أولويات السياسة الأمريكية وليس باحتياجات الأكراد أنفسهم.

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي-التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، وذلك لوصف وتحليل تطور ودوافع وادوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا، في سياق الصراع السوري وتفاعلاته الإقليمية والدولية، كما يوظف البحث مدخل الاستشراف لاستقراء الاتجاهات المستقبلية المحتملة للسياسة الأمريكية، من خلال ربط أنماط السلوك السابقة بالمتغيرات البنوية الراهنة.

هيكلية البحث: تتضمن هذه الدراسة أربعة محاور رئيسة، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات، إذ يتطرق المحور الأول المرحلة التأسيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا (2014-2017)، فيما يركز المحور الثاني على مرحلة الضغوط وتغير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا (2017-2019)، أما المحور الثالث فيعالج مرحلة إعادة الضبط واستمرار الأليقين في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا (2019-2025)، ويختتم المحور الرابع بـ استشراف مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا.

أولاً- المرحلة التأسيسية للسياسة الأمريكية تجاه أكراد سوريا (2014_2017)

تمثل هذه المرحلة المرتكزات الرئيسة للعلاقة المعقدة بين واشنطن وأكراد سوريا، لأنها حدّدت مسارات التفاعل لاحقاً سواء عبر طبيعة الدعم العسكري، أو المواقف السياسية، أو مستوى الالتزام الأمريكي تجاه مستقبل المناطق ذات الغالبية الكردية، ومن فإن فهم هذه المرحلة يمثل مدخلاً أساسياً لتحليل تطور السياسة الأمريكية تجاه أكراد سوريا وبيان دوافعها وحدودها.

إذ شهدت الساحة السورية منذ عام 2014 تحولاً جوهرياً في أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، عقب التوسع المفاجئ لتنظيم داعش الإرهابي وسيطرته على مناطق واسعة من سوريا والعراق، وصولاً إلى إعلان ما سمّاه "الخلافة" واتخاذ مدينة الرقة مركزاً لنشاطه، إذ مثّل هذا التمدد تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، سواء عبر زعزعة الاستقرار في العراق الذي استثمرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية موارد عسكرية وسياسية ضخمة بعد عام 2003، أو من خلال المخاوف من عودة المقاتلين الأجانب، مام جعل خطر التنظيم الارهابي يتجاوز حدود المنطقة ليصبح تهديداً عالمياً (العلوي، 2019، ص. 112-113).

وأدت هذه التطورات إلى دفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو إعادة صياغة أولوياتها في سوريا، بعد مدة ليست بقليلة قد بدت فيها واشنطن مترددة في التدخل والانخراط عسكرياً في النزاع السوري، لاسيما مع تصاعد الضغوط الداخلية الأمريكية لتجنب الانخراط في حروب جديدة طويلة الأمد، لكن

الضغط الناتج عن تمدد داعش الإرهابي، وتهديده المباشر لبغداد وأربيل، وتزايد العمليات الإرهابية خارج المنطقة، أدت جميعها إلى إعادة تعريف التهديد داخل المؤسسات الأمنية الأمريكية، وهو ما جعل مكافحة التنظيم الإرهابي تتصدر أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من منتصف عام 2014. (بروكا، 2016، ص. 45-46).

وفي هذا السياق، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالبحث عن شريك محلي قادر على تنفيذ العمليات البرية ضد التنظيم الإرهابي، في ظل رغبتها في تقليل حجم التدخل العسكري المباشر، وقد وجدت واشنطن أن وحدات حماية الشعب (YPG) تمتلك مقومات عسكرية وتنظيمية تجعلها شريكاً فعالاً، لاسيما بعد صمودها اللافت في معركة كوباني أواخر عام 2014، التي مثّلت نقطة انعطاف حقيقية في المقاربة الأمريكية. وقد أدت هذه المعركة إلى إظهار قدرة أكراد سوريا على التعامل مع عقيدة داعش الإرهابي القتالية، مما شجّع الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم إسناد جوي ولوجستي غير مسبوق للوحدات الكردية. (Weiss & Hassan, 2015, pp. 221-228).

ومع توسع العمليات ضد التنظيم الإرهابي في شمال وشرق سوريا، بدأ الاهتمام الأمريكي يتجه نحو إنشاء مظلة عسكرية-سياسية أكثر اتساعاً، قادرة على إدارة المناطق المحررة بصورة تعكس تنوعها الديموغرافي، وتخفف في الوقت ذاته من حساسية تركيا تجاه تنامي نفوذ وحدات حماية الشعب (YPG)*، ومن هنا جاءت الخطوة المفصلية المتمثلة في تأسيس قوات سوريا الديمقراطية (SDF) في أكتوبر 2015، وهو تشكيل ضمّ مجموعات عربية وسريانية إلى جانب القوى الكردية، لكنه حافظ على البنية القيادية الكردية، وقد أدت هذه الخطوة إلى منح الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المحلية غطاءً سياسياً وعسكرياً أكثر قبولاً من حيث الشكل، رغم استمرار الاعتراضات التركية. (Mansour, 2017, pp. 7-9).

وبفضل الدعم الأمريكي المتواصل، تمكنت القوات الكردية-العربية المشتركة من استعادة السيطرة على مدن ومناطق حيوية، بدأت بمدينة منبج عام 2016، ثم الطبقة، وصولاً إلى الاقتراب من الرقة، عاصمة التنظيم الإرهابي، وقد أدت هذه الانتصارات إلى توسّع النفوذ الكردي في شمال وشرق سوريا،

* تنظر الحكومة التركية إلى صعود نفوذ هذه الوحدات بوصفه تهديداً مباشراً لأمنها القومي، بسبب ارتباط هذه الوحدات العضوي بحزب العمال الكردستاني (PKK) الذي تصنّفه أنقرة منظمة إرهابية، للمزيد ينظر: محمد مؤيد، تركيا والأزمة السورية: تحولات الدور والأمن القومي، دراسات إقليمية (9)، مركز الدراسات الإقليمية - جامعة الموصل، 2018، ص53

وتعزيز الهياكل الإدارية التي تحولت لاحقاً إلى ما يُعرف بـ الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. لكن في المقابل، أدى هذا التوسع إلى زيادة مستوى التوتر مع تركيا، التي رأت في الدعم الأمريكي للأكراد تهديداً مباشراً لأمنها القومي، مما جعل العلاقة الأمريكية-الكردية عرضة لأزمات متواترة كلما ازدادت الضغوط التركية على واشنطن. (محمد مؤيد، 2018، ص. 53).

ومن هنا، شهدت السنوات الممتدة بين 2015 و2017 تحولاً بنيوياً في طبيعة الحضور الكردي في شمال وشرق سوريا، بعد أن أدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع نطاق دعمها العسكري والسياسي للقوى المحلية التي أثبتت فاعليتها في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، إذ جاء تشكيل قوات سوريا الديمقراطية كخطوة تتجاوز الإطار العسكري الضيق لوحدة حماية الشعب، وهي ما عكست رغبة الأكراد والولايات المتحدة الأمريكية في بناء قوة منظمة تمتلك شرعية محلية وقدرة أكبر على التمدد الجغرافي، وقد أدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توفير بنية تسليحية وتدريبية متطورة للقوات الجديدة، مستفيدة من الخبرات التي تراكمت في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، بينما سعت القوى المحلية إلى تقديم نموذج إداري مختلف، عبر تأسيس مجالس مدنية في منبج والطبقة والرقعة، تتولى إدارة الخدمات وإعادة الثقة للمجتمعات المحلية. (بدر محمود بدر، 2020، ص. 141-147).

أما على المستوى العسكري، فقد شكّل التحالف الكردي-العربي في إطار قوات سوريا الديمقراطية نقلة نوعية في العمليات الميدانية، الذي اعتمد على تكتيكات القتال الحضري، واستخدام الوحدات الصغيرة المتحركة، وتكامل الدعم الجوي الذي قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية مع التقدم البري للقوات المحلية. وقد أدت هذه الشراكة إلى تحقيق إنجازات عملية ذات أهمية استراتيجية وقطع أغلب طرق الإمداد بين الرقة والحدود التركية، ثم السيطرة على مدينة الطبقة وسدّ الفرات، ما فتح الطريق نحو تطويق مدينة الرقة. (البرزاني، 2018، ص. 55-59).

وقد تمثل السلوك الأمريكي للتعاطي مع مجريات الأحداث في سوريا بعد عام 2014، الذي نتج عنه الاستمرار في توجيه الدعم العسكري لقوات سوريا الديمقراطية، بالنظر إلى تسارع وتيرة العمليات العسكرية باتجاه الرقة، حيث برز دور قوات سوريا الديمقراطية بشكل كبير في تلك المعارك، ويمكن تناول أنماط السلوك الأمريكي في الدعم العسكري للأكراد في سوريا وفق ما يأتي:

(Clawson, 2016, p. 55)

1. **التسليح:** بدأت عملية التسليح الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) بصورة منتظمة

منذ عام 2015، في سياق الدعم العسكري الموجّه لتمكينها من مواجهة التنظيمات المتطرفة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
| Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

وقد شمل هذا الدعم تزويد هذه القوات بأنواع متعددة من الذخائر والمعدات العسكرية التي جرى استخدامها ميدانياً في مسار العمليات القتالية، ولا سيما خلال المراحل المتقدمة من المواجهة مع تنظيم داعش الإرهابي، ورغم أن بعض هذه المعدات لم تكن من أحدث الطرازات، لكنها وفّرت قدرة تشغيلية كافية، وظهرت بوضوح في ساحات القتال. كما تطوّر هذا المسار لاحقاً ليشمل تزويد القوات الكردية بوسائل عسكرية أكثر فاعلية، مثل العربات المدرعة الخفيفة المزودة بأسلحة رشاشة، بالتزامن مع توسّع نطاق العمليات واقتربها من مراكز حضرية استراتيجية.

2. **التدريب:** اضطلعت الولايات المتحدة بدور محوري في تدريب عناصر من قوات سوريا الديمقراطية، ضمن برامج عسكرية منظّمة انطلقت بالتوازي مع عمليات التسليح منذ أواخر عام 2015. وركّزت هذه البرامج على تأهيل المقاتلين لاستخدام الأسلحة المقدّمة، ورفع مستوى الجاهزية القتالية، وتعزيز مهارات التنسيق الميداني ضمن منظومة عمليات التحالف، بما مكّن هذه القوات من أداء أدوار أكثر فاعلية في العمليات المشتركة.

3. **الاستشارات :** تمثّل الدعم الأمريكي كذلك في تقديم الاستشارات العسكرية والاستخبارية لقوات سوريا الديمقراطية، ولا سيما في مجالات جمع المعلومات وتحليلها، وتقدير الموقف الميداني، وقد ارتبط هذا النمط من الدعم بوجود عناصر أمريكية في بعض مناطق شمال شرق سوريا، مما أسهم في تعزيز قدرات القيادة والسيطرة، وتوفير الإسناد الفني اللازم لإدارة العمليات، بما انعكس على مستوى التنسيق العمليتي وفعالية التحركات العسكرية ضد التنظيمات المتطرفة.

كما تواصل الدعم الأمريكي للأكراد في سوريا، لاسيّما في مسألة مواجهة تحديات كبيرة وبرزها، موقف تركيا ورفضها للسلوك الأمريكي في دعم (قوات سوريا الديمقراطية)، وخاصة بعد إطلاق الأخيرة عملية عسكرية (غضب الفرات) ضد تنظيم (داعش الإرهابي)، كما في المقابل ترفض (قوات سوريا الديمقراطية) أي دور لأنقرة في العمليات العسكرية، وعلى الرغم من نجاح واشنطن كحليف مشترك للطرفين في الفصل بينهما، إلا أنه لا يبدو مستبعداً اندلاع صراع بينهما مجدداً عقب نهاية العمليات في المدينت المستقبليّة، إذ ان الدعم الأمريكي للأكراد في سوريا يعد أحد محاور المحادثات التي أجريت بين الرئيسين الأمريكي (دونالد ترامب) والرئيس التركي (رجب طيب أردوغان)، في منتصف أيار 2017، حيث قال الأخير أن "استخدام الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب الكردية في المنطقة يتعارض مع الاتفاقات الموقعة معها ولن يكون مقبولا على الإطلاق"، في حين أعلن الرئيس الأمريكي عن (دعم تركيا في حربها ضد داعش وحزب العمال الكردستاني)، مشدداً على أنه "لن يكون هناك وجود للمنظمات

الإرهابية في المنطقة". (Patterns and Challenges of U.S. Support for the Kurds in Syria, 2017).

إلى جانب ذلك، مثلت هذه المرحلة نقطة تحول في الدور السياسي والإداري للأكراد، إذ تزامن توسع قوات سوريا الديمقراطية مع توسع نموذج الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، الذي بدأ بوصفه تجربة محلية محدودة، ثم تطور تدريجياً إلى هيكل إداري واسع يتضمن هيئات تشريعية، ومجالس تنفيذية، ووحدات أمن داخلي (الأسايش)، ومحاكم محلية، وقد أدّى هذا التطور إلى انتقال الدور الكردي من مجرد فاعل عسكري إلى فاعل يحمل ملامح سلطة شبه-حكومية في مناطق تمتد من الحسكة إلى ريف الرقة ودير الزور. (بدر محمود بدر، 2020، ص. 147).

لكن في المقابل، أن هذا التوسع لم يخلُ من إشكالات، أبرزها التوتر المتصاعد مع تركيا، ونتيجة لذلك، تصاعد مستوى الضغوط الدبلوماسية على الولايات المتحدة الأمريكية، التي وجدت نفسها في معادلة حساسة تحاول فيها الموازنة بين شريكها العسكري الفاعل في الحرب على الإرهاب، وبين حليفها الإستراتيجي داخل حلف الناتو، كما واجهت قوات سوريا الديمقراطية تحديات داخلية تتعلق بدمج المكونات العربية ضمن مؤسساتها، والحصول على قبول محلي واسع في المناطق التي كانت سابقاً تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي. (شكري، 2021، ص. 61).

وبذلك يمكن القول إن تشكّل قوات سوريا الديمقراطية مثل نقطة انتقال رئيسية في بنية الفاعل الكردي في سوريا، إذ لم تعد القوى الكردية مجرد مجموعات محلية تخوض عمليات دفاعية، بل تحولت إلى فاعل متعدد المستويات يمارس مهاماً عسكرية وإدارية وسياسية، بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية. ومع هذا التحول، انتقلت العلاقة بين الطرفين من إطار الضرورة العسكرية إلى علاقة أكثر تعقيداً، ترتبط بالمصالح الإقليمية والتوازنات الدولية في المرحلة اللاحقة، ولا سيما التوتر مع تركيا، والتنافس مع روسيا، ورغبة النظام السوري في استعادة السيطرة على مناطق شمال وشرق البلاد.

ثانياً_ مرحلة الضغوط وتغير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا

2019_2017

شهدت المدة ما بين 2017-2019 بداية الانتقال التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية من مرحلة الشراكة العسكرية المكثفة مع قوات سوريا الديمقراطية نحو مرحلة إعادة التموضع الاستراتيجي، وتخفيض مستوى الالتزام طويل الأمد، وقد أدّت التحولات الميدانية والجيوسياسية المتشابكة إلى إعادة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
| Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

تعريف العلاقة بين الطرفين، في ظل تناقضات المصالح بين واشنطن وأنقرة، وتوسع النفوذ الروسي، وانكماش دور تنظيم داعش الإرهابي كتهديد مباشر، ومن خلال تحليل هذه المرحلة، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت من سياسة واضحة تقوم على دعم حاسم لقوة محلية فعالة، إلى مقاربة رمادية تقوم على إدارة التوازنات بدلاً من بناء شراكات مستقرة.

وعليه، تغيرت الحسابات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد تحجيم داعش الإرهابي، واقترب قوات سوريا الديمقراطية من إنهاء البنية الإدارية والعسكرية لتنظيم داعش الإرهابي، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى خريطة سوريا من منظور مختلف؛ فالمعادلة التي كانت بسيطة – “عدو واضح” و “شريك فعال” – تحولت إلى ساحة متعددة اللاعبين دون تهديد وجودي مباشر، وهذا التحول يفسر لماذا أخذت واشنطن تعيد ترتيب أولوياتها بعيداً عن منطق (الحرب الشاملة على الإرهاب)، وذلك من خلال ما يأتي:

1_ التحول من هدف واضح إلى بيئة صراعية مفتوحة: مع القضاء على البنية الإقليمية لتنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق، فقدت الولايات المتحدة الأمريكية “الهدف العسكري الواضح” الذي كان يوجّه استراتيجيتها منذ عام 2014، ففي حين كان الهدف المعلن هو تفكيك قدرات داعش الإرهابي ومنعه من إعادة تشكيل دولته المزعومة، لكن انتهاء هذه المرحلة أفرزت فراغاً استراتيجياً أعاد واشنطن إلى مقاربة أكثر براغماتية تستند على: (حسين، 2018، ص. 40-42):

- أ. **تقليص الانخراط الميداني المباشر والاكتفاء بقوات رمزية.**
 - ب. **إدارة المناطق المحررة عبر قنوات أمنية محدودة دون الدخول في التزامات سياسية بعيدة المدى.**
 - ج. **تجنب الاصطدام المباشر مع القوى الإقليمية المنافسة مثل تركيا وإيران وروسيا.**
- بذلك تحولت البيئة من صراع ذي هدف محدد إلى بيئة صراعية مفتوحة تتداخل فيها أجنات الفاعلين المحليين والإقليميين، مما جعل العلاقة مع “قسد” جزءاً من إدارة توازنات القوى وليس جزءاً من استراتيجية أمريكية واضحة تجاه مستقبل شمال شرق سوريا.

2_ الإرهاق الاستراتيجي الأمريكي من الانخراط الميداني: واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين الماضيين، سلسلة من التدخلات العسكرية الممتدة في الشرق الأوسط – من العراق إلى أفغانستان – وهي تجارب خلفت ضغطاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على المؤسسات الأمريكية، انتج بما يسمى الإرهاق الاستراتيجي، أدى ذلك إلى إعادة تقييم جوهرية لسياسات التدخل الخارجي، بالاستناد إلى مبدأ الإبقاء على قوات محدودة العدد تركز على الرصد والاستخبارات والدعم اللوجستي، فضلاً عن

الاعتماد المفرط على الشركاء المحليين مثل قوات سوريا الديمقراطية، لتجنب تكاليف الانتشار الضخم، وذلك من أجل عدم تحمّل مسؤولية إعادة الإعمار أو إدارة المناطق المستعادة، وترك ذلك للفاعلين المحليين والدوليين (العيسوي، 2020، ص. 17). وفي الحقيقة، هذا التوجه قد عكس رغبة واشنطن في تحقيق أهداف أمنية بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما جعل علاقتها بالأكراد علاقة "وظيفية" لا تتجاوز دورهم العسكري خلال الحرب على التنظيم.

3_ التقييم السياسي للفاعل الكردي بعد انتهاء الحاجة العملية: بعد انحسار داعش الإرهابي، دخلت واشنطن في مرحلة تقييم لجدوى الاستمرار بالشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد". وقد تبين لصناع القرار الأمريكي أن هذا الفاعل، ورغم قوته العسكرية، يواجه تحديات جوهرية وهي (حسين، 2018، ص. 44):

أ_ غياب الاعتراف الدولي: إذ لا تتمتع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بشرعية قانونية تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالبناء عليها كحليف طويل الأمد، لأنها توصف في المحافل الدولية كياناً غير معترف به، مما يقيد مساحة الحركة الأمريكية تجاهها.

ب_ الرفض الإقليمي لا سيما تركيا : ترى أنقرة في (YPG) امتداداً لحزب العمال الكردستاني (PKK) ، المصنّف لديها منظمة إرهابية ومن فإن أي دعم سياسي أمريكي للأكراد قد يعني تهديد المصالح الاستراتيجية مع عضو رئيسي في الناتو مما يعني فتح باب مواجهة دبلوماسية وعسكرية مع تركيا، وهذا ما يدفع واشنطن إلى الحفاظ على سقف منخفض للدعم بحيث لا يتحول إلى التزام سياسي.

لذلك، وبالرغم من الأداء العسكري المؤثر لقوات "قسد"، لكنها في الواقع تفتقد الى مشروع سياسي متوافق عليه داخلياً يرافقها تحالفات ضعيفة مع المنطقة العربية داخل المنطقة، ناهيك عن صعوبة فرض أمر واقع طويل الأمد دون غطاء دولي، لذلك توقفت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء "الحاجة العملية"، عن النظر إلى "قسد" بوصفها "شريكاً لا غنى عنه"، وبدأت تتعامل معها كأحد الفاعلين المحليين الذين يمكن التعاون معهم بحدود، دون أن يشمل ذلك أي التزام على مستوى مستقبل الحكم أو الترتيبات السياسية في شمال سوريا .

ثالثاً_ مرحلة إعادة الضبط واستمرار اللائقين في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا

2025_2019

دخلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أكراد سوريا منذ عام 2019 مرحلة جديدة اتسمت بقدر كبير من اللائقين الاستراتيجي، نتيجة تلاقي ضغوط إقليمية متصاعدة، وتغيّر أولويات الإدارات الأمريكية، وانحسار التهديد المباشر لتنظيم داعش الإرهابي، وقد تميزت هذه المرحلة بعدم وجود رؤية أمريكية متماسكة حول مستقبل الشمال الشرقي السوري، ما جعل سياسات واشنطن أقرب إلى "استجابة ظرفية" منها إلى "استراتيجية طويلة الأمد".

إذ شكّل الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية من مناطق شمال سوريا في أكتوبر 2019 لحظة مفصلية أعادت رسم حدود الدور الأمريكي وطبيعة التفاعل مع قوات سوريا الديمقراطية، فبعد أن اعتمدت الولايات المتحدة خلال المدة 2014-2017 على "قصد" بوصفها الذراع البرية الأكثر فعالية في المواجهة مع تنظيم داعش الإرهابي، بدأ هذا التحالف يتجه تدريجياً نحو طابع أكثر ضيقاً ووظيفة، نتيجة تغير الأولويات الاستراتيجية في واشنطن، وتزايد الضغوط الإقليمية، ولا سيما من جانب تركيا، وفي هذا السياق، انتقل الوجود الأمريكي من نمط الشراكة العملية الواسعة، التي اتسمت بالتنسيق الميداني المباشر وتوفير الحماية الجوية ونشر قوات خاصة ذات مهام هجومية، إلى نمط من "الحضور الوظيفي" المحدود الذي يُوظف لخدمة أهداف أمنية محددة، مثل حماية حقول النفط، ومنع عودة التنظيم، وردع النفوذ الإيراني شرق الفرات، مع الإبقاء على قوات صغيرة قادرة على جمع المعلومات الاستخباراتية ورصد التحركات الميدانية للقوى الأخرى (Robinson, 2020, p. 15).

وقد ترافق هذا التحول الميداني مع إعادة تعريف في "طبيعة الشراكة" ذاتها؛ فبينما كانت العلاقة خلال الحرب على التنظيم الإرهابي تُقدّم كتحالف تكتيكي يُنتج مكاسب متبادلة للطرفين، أصبح الخطاب الأمريكي بعد 2019 يميل إلى توصيف الدور الكردي بوصفه جزءاً من بنية أمنية مؤقتة، لا ترقى إلى مستوى الشريك السياسي، ولم تُظهر الإدارات المتعاقبة، سواء إدارة ترامب التي قررت الانسحاب، أو إدارة بايدن التي أبقت على قوات محدودة، أي استعداد للانتقال نحو أشكال من الالتزام السياسي الطويل الأمد، مثل الاعتراف بالإدارة الذاتية أو ضمان أمنها ضد التهديدات التركية، أو دعم تمثيل الأكراد في مفاوضات التسوية النهائية، بل عمدت واشنطن إلى تأكيد أن الشراكة "مرتبطة حصراً بمكافحة داعش الإرهابي"، وأنها لا تحمل أي مضمون سيادي أو سياسي، وهو ما وضع حدوداً صارمة أمام قدرة الأكراد

على تحويل الإنجازات العسكرية إلى مكاسب سياسية واضحة (Knights & van Wilgenburg, 2020, p. 9).

وقد كان لهذا التراجع الأمريكي أثر مباشر على الموقع الاستراتيجي للأكراد في شمال وشرق سوريا، فمع انكماش الوجود العسكري الأمريكي، فقدت "قصد" جزءاً من قدرتها على المناورة الهجومية، وتراجعت مساحة "الردع المعنوي" الذي كانت توفره مظلة التحالف الدولي، وفي مواجهة تقدم القوات التركية في بعض الجبهات، دخلت "قصد" في خيارات اضطرارية، تمثلت في تعزيز التنسيق مع كل من موسكو ودمشق لتخفيف الضغوط الميدانية، الأمر الذي يشكل تحوُّلاً جوهرياً في سلوكها السياسي والعسكري بعد سنوات من الاعتماد الكامل تقريباً على الدعم الأمريكي، كما مثل الانسحاب الأمريكي الجزئي فرصة لتركيا التي وظفت الفراغ الأمني لتوسيع عملياتها العسكرية، ولروسيا التي قدّمت نفسها بوصفها الضامن البديل القادر على إدارة مناطق التماس وإعادة ضبط ترتيبات التوازن في الشمال السوري، مستفيدة من محدودية الدور الأمريكي ومن تراجع قدرة الأكراد على فرض أمر واقع مستقل. (البنّا وآخرون، 2023).

وفي الحقيقة، إن هذا التحول لا يمكن قراءته بمعزل عن التحولات الأوسع في المقاربة الأمريكية للصراعات الإقليمية، والتي أصبحت تميل نحو تجنّب الانخراط الميداني المكلف والتركيز بدلاً من ذلك على إدارة مناطق النفوذ بأساليب منخفضة التكلفة، وذلك عبر قوات صغيرة وشركاء محليين يُستخدمون لضمان الحد الأدنى من الاستقرار الأمني. وبهذا المعنى، فإنّ الوجود الأمريكي في شرق الفرات بعد 2019 لم يعد جزءاً من استراتيجية واضحة لبناء ترتيبات سياسية جديدة في سوريا، وإنما أصبح أداة لإدارة المخاطر ومنع الفراغ الذي قد تستفيد منه إيران أو روسيا أو تنظيم داعش الإرهابي، لذلك فإن هذا التحول البنيوي، جعل الفاعل الأمريكي ينتقل من "الفاعل المُشكّل" إلى "الفاعل الموازن"، مما أعاد ترتيب موقع الأكراد داخل المعادلة الإقليمية، وجعل مستقبلهم السياسي رهناً لتوازنات أكبر منهم، لأنهم لا يملكون القدرة منفردين على التحكم بمساراتها. (الأنباري، 2020، ص. 83).

وفي المقابل، أعاد الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية من شمال سوريا في أكتوبر 2019 ترتيب خريطة النفوذ الإقليمي والدولي في المنطقة، بحيث لم يعد الفراغ الأمني الناجم عن تقليص الوجود الأمريكي مجرد حدث ميداني عابر، بل أصبح تحوُّلاً بنيوياً أسهم في إعادة توزيع الأدوار بين القوى الكبرى، وفي مقدمتها تركيا وروسيا، إذ تعاملت تركيا مع انسحاب القوات الأمريكية من مناطق شرق الفرات باعتباره نافذة استراتيجية لتحقيق أهدافها المتراكمة في احتواء الصعود العسكري والسياسي لقوات

سوريا الديمقراطية، وهي الأهداف التي تعذر تحقيقها في ظل الحضور الأمريكي القوي خلال مرحلة الحرب على داعش الإرهابي، ولذلك سارعت أنقرة إلى استغلال هذا الفراغ عبر إطلاق عمليات عسكرية متتابعة، هدفت ليس فقط إلى إبعاد "قسد" عن حدودها الجنوبية، بل أيضاً إلى خلق شريط نفوذ جغرافي يخضع لسيطرة الجيش التركي والفصائل السورية الحليفة له، بما يؤدي إلى تغيير البنية الديموغرافية والأمنية للمناطق الحدودية على نحو يخدم رؤيتها للأمن القومي. (خليل، 2022).

ولم يكن التحرك التركي منفصلاً عن حسابات روسيا التي رأت في تراجع الوجود الأمريكي فرصة ثمينة لتوسيع نفوذها النوعي في سوريا، وتعزيز موقعها بوصفها القوة الداعمة للدولة السورية والجهة الأكثر قدرة على ملء الفراغ الذي خلفته واشنطن، إذ عمدت موسكو إلى نشر قواتها في نقاط مراقبة متقدمة على خطوط التماس بين "قسد" والقوات التركية، كما قامت بنشر الشرطة العسكرية الروسية في العديد من المناطق التي أخلتها القوات الأمريكية، في خطوة تهدف إلى تقديم نفسها القوة الضامنة للاستقرار الأمني وإعادة الترتيبات في الشمال السوري، ولم تكتفِ روسيا بالدور العسكري، بل طوّرت هذا الدور إلى مبادرة سياسية تقوم على إعادة تنشيط اتفاقية أضنة (1998) بين أنقرة ودمشق، ومحاولة إقامة ترتيبات أمنية جديدة تُشرعن التحرك التركي وتمنحه إطاراً قانونياً يتيح له التغلغل داخل الأراضي السورية تحت سقف محدد سياسياً (الأنباري، 2020، ص. 86).

وفي الواقع، إن هذا التلاقي التركي-الروسي لم يكن تحالفاً بالمعنى التقليدي، بل كان تقاطع مصالح ظرفياً يقوم على قناعة مشتركة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت القدرة أو الإرادة لإدارة شمال شرق سوريا كما فعلت بين 2014 و2017. ولذلك جاء توزيع الأدوار بين تركيا وروسيا على نحو براغماتي، إذ تولت تركيا الهيمنة العسكرية على الشريط الحدودي، بينما عززت روسيا وجودها في العمق الاستراتيجي للمنطقة، لتصبح الجهة التي تتسق بين دمشق و"قسد" من جهة، وبين دمشق وأنقرة من جهة أخرى، بما يمنحها قدرة شبه كاملة على التحكم في مسارات التسوية الأمنية والسياسية في شمال سوريا. ومع هذا التحول، أصبح الأكراد أمام واقع جديد يتسم بانكماش مظلة الردع الأمريكية وظهور توازن قوى غير متكافئ تتحكم به قوتان تمتلكان مصالح تتعارض في جوهرها مع الطموحات السياسية والإدارية لقسد (نشو، 2024، ص. 32).

وامام تلك التحولات، باتت قسد مضطرة إلى إجراء مراجعات عميقة لخياراتها الاستراتيجية، إذ أدركت القيادة الكردية أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد راغبة في الدخول في صدام مع تركيا من أجل حماية مشروع الإدارة الذاتية من جهة، وأن الحضور الأمريكي بات يجري وفق حسابات أمنية ضيقة لا تتطوي

على التزام سياسي طويل الأمد من جهة أخرى، لذلك وجدت "قصد" نفسها مضطرة للانفتاح على كلٍ من موسكو ودمشق لتأمين توازن ردعي في المناطق المعرضة للعمليات التركية، خاصة في ظل الضغوط العسكرية التي أعقبت عملية "نبع السلام". وقد أسهم هذا الانفتاح في تكريس بنية من "التوازنات القسرية" التي باتت تحكم حركة الأكراد بين ثلاث قوى: تركيا التي تمارس ضغطاً عسكرياً مباشراً، وروسيا التي تقدم ضمانات تكتيكية لكنها غير مستقرة، ودمشق التي تحاول إعادة فرض سلطتها بوسائل تدريجية مستفيدة من حاجات "قصد" الأمنية. (شكري، 2021، ص. 64).

وبهذا المعنى، فإنّ الانكفاء الأمريكي لم يؤدّ فقط إلى تغيير خطوط السيطرة، بل خلق منظومة جديدة من العلاقات والتحالفات التي أضعفت قدرة الأكراد في سوريا على استخدام مكاسبهم العسكرية السابقة كورقة للتفاوض السياسي. كما رسّخ واقعاً استراتيجياً متعدد الأقطاب في شمال سوريا، تتداخل فيه الحسابات الإقليمية مع الترتيبات الدولية، وتتنافس فيه موسكو وأنقرة على إدارة المشهد الأمني، بينما تظل الولايات المتحدة الأمريكية حاضرة بقدر محدود يكفي فقط لمنع الانهيار الأمني، دون أن يمتد إلى صياغة هيكل سياسي مستدام للمنطقة.

كما شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا خلال المدة (2020-2025) حالة من إعادة الضبط المقترنة باستمرار قدر عالٍ من اللّايقين، إذ اتّسم الحضور الأمريكي بالاستمرارية المحدودة دون تحوّل إلى التزام استراتيجي طويل الأمد، حافظت خلاله الولايات المتحدة الأمريكية على وجود عسكري رمزي نسبياً، هدفه الأساسي منع عودة تنظيم داعش الإرهابي، وضمان قدر من الاستقرار الأمني في مناطق انتشار القوات الكردية، دون الانخراط في مشاريع سياسية حاسمة تتعلق بمستقبل الحكم أو إعادة هيكلة السلطة، وفي هذا السياق، تواصل الدعم الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية في مجالات التدريب والمشورة والدعم اللوجستي، غير أنّ هذا الدعم ظل محكوماً باعتبارات الكلفة والضغط الإقليمية، ولا سيّما العلاقة مع تركيا، فضلاً عن أولوية ملفات دولية أخرى في الاستراتيجية الأمريكية الأوسع، وقد أفضت هذه المقاربة إلى تكريس وضع انتقالي هش، تتعايش فيه الشراكة الأمنية مع غياب ضمانات سياسية واضحة، الأمر الذي جعل السياسة الأمريكية تجاه أكراد سوريا خلال هذه المرحلة أقرب إلى إدارة المخاطر منها إلى صياغة رؤية مستقبلية متكاملة. (Phillips, 2024)

بينما اتجهت السياسات الأمريكية في شمال وشرق سوريا بعد عام 2025 نحو نمط أكثر اعتماداً على "إدارة الاستقرار" بدون ملامح مشروع سياسي واضح تجاه مستقبل الأكراد، بل ظل إطاراً وظيفياً يقدّم الحد الأدنى من الدعم اللازم للحفاظ على بنية الأمن المحلي دون التورّط في بناء ترتيبات

سياسية طويلة المدى، وبذلك، فإن ما بعد 2025 يمثل مرحلة انتقالية معقدة تتراجع فيها الولايات المتحدة الأمريكية من موقع الفاعل المؤثر إلى دور "الموازن عن بُعد"، إذ يتحوّل مستقبل أكراد سوريا إلى نتيجة مباشرة لمدى قدرتهم على بناء منظومة تحالفات مرنة تستفيد من الوجود الأمريكي دون الاعتماد المفرط عليه، وتحفظ في الوقت ذاته بقدرة الحد الأدنى على إدارة مناطقهم في بيئة ما بعد الدولة المركزية، وهذا ما يجعل مستقبل السياسة الأمريكية يموج بعدة خيارات مستقبلية وهذا ما سنتطرق له في المبحث الآتي.

رابعاً_ مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا

يتحدد مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا في بيئة شديدة التعقيد، إذ تتداخل فيها اعتبارات الأمن القومي الأمريكي مع الحسابات التركية، ناهيك عن توازنات النفوذ الروسي، والتي تترافق مع هشاشة البنية الداخلية للفاعل الكردي، وفي ظل تلك العوامل المتشابكة، يصبح تحليل المستقبل أقرب إلى بناء مشاهد محتملة تستند إلى اتجاهات وسيناريوهات تتصل بمسار الوجود الأمريكي وموقع "قصد" في المعادلة الإقليمية. ورغم أن مسار الأحداث بعد 2025 لا يظهر توجهاً أميركياً واضحاً نحو تعزيز العلاقة السياسية مع الأكراد، بيد أن ديناميات الصراع تفتح المجال لثلاثة مشاهد رئيسة تتفاوت بين الحفاظ على الوضع الراهن، وتوسّع الدور الأمريكي، أو انكفائه على نحو يغيّر خريطة النفوذ بالكامل، وهو ما سنتطرق له وفق الآتي:

المشهد الأول: استمرار الحضور الأمريكي الوظيفي

يُعدّ هذا المشهد الأقرب إلى التحقق في ضوء الاتجاهات الراهنة للسياسة الأمريكية بعد عام 2025، إذ يستمر الوجود الأمريكي في شمال وشرق سوريا ضمن صيغة "الحضور الوظيفي" الذي لا يتجاوز حدود المهام الأمنية التقليدية: مكافحة خلايا تنظيم داعش الإرهابي، وضبط سلوك القوات الروسية والتركية عبر نشر رمزي للقوات في قواعد محدودة، وفي هذا المشهد، لا تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين تحالف سياسي طويل الأمد مع الأكراد في سوريا، ولا تمنح الإدارة الذاتية اعترافاً أو دعماً سياسياً يعزز من شرعيتها، بل تبقى العلاقة ضمن نطاق "الشراكة الأمنية منخفضة الكلفة"، من دون التزامات استراتيجية أو دبلوماسية واضحة. وتستند قابلية هذا المشهد للتحقق إلى مجموعة من المتغيرات البنوية التي لا يبدو أنها ستتغير سريعاً: فالإدارة الأمريكية — بغض النظر عن الحزب الحاكم — باتت تميل إلى تقليل الانخراط العسكري المباشر في الشرق الأوسط لصالح التركيز على أولويات أخرى مثل

التنافس مع الصين واحتواء روسيا في أوروبا، كما أن العلاقة مع تركيا بوصفها عضواً مركزياً في حلف الناتو تشكل قيداً دائماً على أي دعم سياسي أمريكي للأكراد في سوريا، لأن أي اعتراف بالإدارة الذاتية يُنظر إليه في أنقرة كتهديد مباشر لأمنها القومي، كما أن هشاشة البيئة السورية واستمرار تداخل المصالح الدولية تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الحضور المحدود القادر على تحقيق أهداف أمنية دون التورط في صدامات استراتيجية (بتوقيت واشنطن، 2025).

وينتج عن هذا المشهد واقع سياسي كردي هش، إذ يبقى مستقبل الإدارة الذاتية معلقاً بين دعم أمريكي غير كافٍ لبناء مؤسسات مستقرة، وبين ضغوط متزايدة من الفواعل الأخرى، كما يجعل هذا المشهد "قسد" في وضعية تعتمد على الدعم الأمريكي من دون القدرة على تحويله إلى مكسب سياسي دائم، مما يضع المناطق الكردية في حالة انتظار استراتيجي طويلة الأمد، تتخللها اختبارات متعددة نتيجة تعدد الفاعلين من حولها.، لكن مع هذا، يمكن أن يتغير هذا المشهد في حال: (تشو، 2024، ص. 40):

1. اندلاع مواجهة عسكرية واسعة بين "قسد" وتركيا، مما قد يدفع واشنطن إلى تقليص وجودها بدل زيادته لتجنب صدام مع أنقرة.
2. تصاعد نفوذ روسيا بشكل كبير، لا سيما في حال إبرام موسكو اتفاقيات أمنية جديدة مع أنقرة أو دمشق تجعل الوجود الأمريكي بلا فاعلية.
3. قرار سياسي أمريكي داخلي بسحب القوات نتيجة تغير الإدارة الأمريكية، أو ضغط الكونغرس، أو توجهات انعزالية.
4. انهيار داخلي في بنية الإدارة الذاتية أو "قسد"، مما سيضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام بيئة غير مستقرة يصعب إدارتها وظيفياً.

المشهد الثاني: توسع الدور الأمريكي ودعم الأكراد سياسياً

يفترض هذا المشهد وجود تحولات أوسع في البيئة الدولية والإقليمية قد تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة مقاربتها للملف السوري، إذ تنتقل من الحضور الأمني المحدود إلى دور سياسي أكثر وضوحاً وفاعلية، وقد يتحقق هذا السيناريو إذا أدت التوترات مع روسيا — سواء في أوكرانيا أو الشرق الأوسط — إلى دفع واشنطن لإعادة بناء نفوذ جديد في سوريا لمنع موسكو من تعميق حضورها، أو إذا أدى تمدد النفوذ الإيراني إلى إعادة وضع سوريا ضمن أولويات الأمن القومي الأمريكي. وفي إطار هذا المشهد، يصبح شرق الفرات مساحة استراتيجية لواشنطن، ليس فقط لمنع عودة داعش الإرهابي، بل أيضاً

لخلق "نقطة ارتكاز سياسية" تسهم في إعادة تشكيل التوازنات في سوريا، وفي حالات أخرى يمكن أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو بناء ترتيبات لامركزية ضمن تسوية سياسية مستقبلية، يكون للأكراد فيها دور واضح يضمن استمرار هياكل الإدارة الذاتية، ويمنح "قصد" موقعاً في المؤسسة العسكرية السورية أو في ترتيبات الأمن المحلي (هوليس، 2025).

ويفترض هذا المسار أيضاً تراجع قدرة تركيا على منع ذلك، سواء بسبب خلافات مع واشنطن، أو بسبب ضغوط داخلية، أو نتيجة رؤية أمريكية تعتبر أن دعم الأكراد ضرورة لتعزيز توازن يتقاطع مع مصالحها الإقليمية، وقد يترافق هذا التحول مع دعم اقتصادي أمريكي لمنطقة شرق الفرات، بما يعزز من قدرة الهياكل المحلية على الاستمرار، ويخلق نموذجاً حكماً ناجحاً يمكن تسويقه كجزء من الحل السياسي للسوريا. يُعدّ هذا المشهد متفائلاً من منظور الفاعل الكردي، لأنه يمنحه اعترافاً غير مباشر ويدمجُه ضمن معادلة سياسية جديدة، لكنه في الوقت نفسه يصطدم بعوائق واقعية عديدة، منها الضغوط التركية، والتكلفة السياسية لأي انخراط أمريكي واسع، واستمرار غياب توافق دولي حول مستقبل سوريا. لكن مع هذا يمكن ان يصطدم هذا المشهد مع: (هوليس، 2025).

1. الرفض التركي الصلب، قد تستخدم تركيا القوة العسكرية المباشرة لإحباط أي دعم سياسي أمريكي للأكراد، مما يجبر واشنطن على التراجع لتجنب مواجهة حليف في الناتو.
2. تردد الولايات المتحدة في التصعيد مع روسيا أو إيران: إذ يتطلب دعم الأكراد سياسياً مواجهة سياسية وربما عسكرية مع موسكو وطهران.
3. انقسامات داخلية كردية: خاصة بين المجلس الوطني الكردي (ENKS) و"قصد"، مما يمنع واشنطن من بناء شريك سياسي متماسك.
4. غياب توافق دولي حول مستقبل سوريا: أي مبادرة أمريكية لن تنجح ما لم تتوافق مع مسارات الحل في الأمم المتحدة.، ان هذا السيناريو جذاب للأكراد لكنه في الواقع يحتاج تحولات دولية عميقة كي يصبح ممكناً.

المشهد الثالث: الانسحاب الأمريكي وتصاعد النفوذ التركي-الروسي

يمثل هذا المشهد السيناريو السلبي الذي قد ينشأ في حال قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من سوريا نتيجة تحولات داخلية أو استراتيجية، سواء لأسباب ترتبط بتقليل الإنفاق العسكري، أو بفعل توجهات سياسية داخلية تدفع نحو إنهاء "الوجود العسكري المكلف"، أو نتيجة إعادة ترتيب للأولويات الأمريكية نحو آسيا والمحيط الهادئ، وفي هذا السيناريو، يترك الانسحاب الأمريكي فراغاً واسعاً تتنافس

على ملئه تركيا وروسيا، بوصفهما الفاعلين الأكثر استعداداً وقدرة على إعادة تشكيل خريطة الشمال السوري. وقد تستغل تركيا هذا الفراغ لإعادة بناء شريط أمني واسع يمتد على كامل حدودها الجنوبية، معتمدة على عمليات عسكرية متدرجة وفرض ترتيبات أمنية تهدف إلى إنهاء نفوذ "قسد" قرب حدودها، وفي المقابل، تعمل روسيا على توسيع نطاق نفوذها ضمن المعادلة السورية الجديدة، بحيث تصبح الوسيط الرئيسي بين دمشق والأكراد، وفي الواقع، سيجد الأكراد ضمن هذا المشهد أنفسهم أمام خيارات شديدة الصعوبة، أبرزها الدخول في تسويات قسرية مع دمشق لتجنب الاجتياح التركي، أو القبول بترتيبات أمنية تنتقص من استقلالية الإدارة الذاتية، أو إعادة تموضع قواتهم في مناطق أبعد عن الحدود، وقد يؤدي هذا السيناريو إلى تراجع كبير في المكاسب التي حققتها "قسد"، وإلى فقدان السيطرة على أجزاء من المناطق الحيوية، وتراجع دورها السياسي في أي تسوية مستقبلية. (العربي بوست، 2025).

ويمثل هذا المشهد الأكثر خطورة لأنه يعيد تشكيل الشمال السوري على أسس لا تمنح الأكراد دوراً مركزياً، بل تجعلهم طرفاً ضعيفاً في بيئة أمنية تقودها روسيا وتركيا، دون وجود ضمانات أمريكية تقابل هذا التوازن المختل.، ومع ذلك قد يصطدم هذا المشهد بما يأتي:

(عبد الوهاب، 2023، ص. 112-114):

1. تصاعد خطر داعش بشكل خطير، مما يدفع واشنطن للحفاظ على وجودها ولو كان محدوداً.
2. معارضة البنتاغون والمؤسسات الأمنية للانسحاب، مما قد عرقل قراراً رئاسياً سريعاً لخطورته الاستراتيجية.
3. رد فعل دولي (أوروبي-خليجي) ضد الانسحاب: لأن الفوضى الأمنية ستعني موجات لجوء جديدة وخطر عودة الإرهاب.

ومن خلال المشاهد اعلاه، يتضح لنا بأن مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أكراد سوريا يتأرجح بين ثلاثة مسارات: استمرار الوضع الراهن بوصفه المشهد الأكثر ترجيحاً، توسع أمريكي محتمل في ظل تحولات كبيرة في النظام الدولي، وانسحاب قد يؤدي إلى سيناريو كارثي بالنسبة للأكراد. وما بين هذه المشاهد، يبقى العامل الحاسم هو قدرة الأكراد على بناء شبكة تحالفات مرنة، ومواءمة علاقاتهم مع الفواعل المختلفة في بيئة ما تزال متقلبة، ولا تظهر أي ملامح قريبة لتسوية شاملة.

الخاتمة والاستنتاجات:

مثلت السياسة الأمريكية تجاه أكراد سوريا اللاعب الأكثر تأثيراً في مسار العلاقة مع "قصد" منذ عام 2014، لكن مسار السنوات الأخيرة كشف عن انتقال هذه العلاقة من شراكة عسكرية مكثفة إلى علاقة وظيفية ضيقة، تخضع لحسابات أمنية لا سياسية، وتتأثر مباشرة بميزان القوة مع اللاعبين الإقليميين والدوليين، وبذلك، يصبح استشراف مآلات السياسة الأمريكية تجاه الأكراد ضرورة لفهم كيفية تشكل الخريطة الأمنية والسياسية لشمال وشرق سوريا في مرحلة ما بعد الحرب، وفي ظل غياب تسوية سياسية شاملة حتى الآن.

وتُظهر المشاهد المستقبلية الثلاثة التي فُحصت في هذا البحث وجود تباين واضح في المسارات المحتملة للعلاقة الأمريكية-الكردية، غير أنّ المقارنة الدقيقة بين هذه المشاهد، وتقييم ديناميات القوة المرتبطة بكل منها، يوضح أنّ السيناريو الأكثر ترجيحاً هو استمرار الحضور الأمريكي الوظيفي المحدود، دون تطور العلاقة إلى مستوى التحالف السياسي أو الاعتراف بالإدارة الذاتية. وتستند هذه النتيجة إلى أن واشنطن باتت تعتمد منهجاً أقل انخراطاً في الشرق الأوسط، بفعل أولوياتها العالمية المرتبطة بمواجهة روسيا والصين، وبسبب رغبتها في تجنب صدام استراتيجي مع تركيا، التي تنظر بعين العداء لأي توسع سياسي كردي على حدودها الجنوبية.

وبناء على ذلك، فإنّ المعطيات تشير إلى أن العلاقة الأمريكية-الكردية ستظل قائمة على الحد الأدنى من التعاون الأمني دون أن تتطور إلى اعتراف سياسي، مما يكرّس حالة "الاستقرار الهش" في شرق الفرات. وهذا الوضع يضع مسؤولية كبيرة على الفاعل الكردي الذي سيكون مطالباً بتعزيز قدرته على المناورة بين القوى الكبرى، وبناء شبكات تحالف متعددة الاتجاهات، وعدم الارتهان لطرف واحد، في بيئة إقليمية تتسم بعدم اليقين وتشققات مستمرة في ميزان النفوذ.

ومن خلال ما تقدم، وصل البحث الى استنتاجات عدة ومنها:

- 1_ أنّ السياسة الأمريكية تجاه أكراد سوريا ليست نتاج رؤية ثابتة أو استراتيجية طويلة المدى، بل هي نتاج تفاعل ظرفي بين أولويات الأمن القومي الأمريكي والتوازنات الإقليمية والدولية.
- 2_ تشكل المرحلة التأسيسية (2014-2017) نقطة فاصلة في بناء العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و"قصد"، إذ ظهر الأكراد كحليف ميداني فعّال يعتمد عليه الجيش الأمريكي، لكنّ هذه العلاقة بقيت محكومة بالإطار العسكري، ولم ترتقِ إلى مستوى التحالف السياسي أو الاعتراف القانوني.

3_ بعد القضاء على البنية العسكرية لداعش الإرهابي، فقدت واشنطن "الهدف الواضح" الذي أسس شراكتها مع الأكراد في سوريا، وانتقلت سياستها من الانخراط الهجومي الواسع إلى نمط "الإدارة الأمنية منخفضة الكلفة"، ما أدى إلى تراجع مستوى الدعم وتحول الوجود الأمريكي إلى وظيفة مرتبطة بالردع ومراقبة النفوذ الإيراني والروسي.

3_ شكّل الانسحاب الأمريكي الجزئي عام 2019 نقطة انعطاف حاسمة، لأنه فسخ المجال أمام تركيا وروسيا لتوسيع حضورهما في شمال سوريا، وأدى إلى تقلص المساحة الجيوسياسية للأكراد، وفرض عليهم نمطاً جديداً من التوازنات القسرية بين القوى الكبرى.

4_ تبقى تركيا العامل الأكثر تأثيراً في تحديد سقف الدور الأمريكي تجاه الأكراد، إذ تنتظر أنقرة إلى "قسد" و YPG كامتداد لحزب العمال الكردستاني، ما يضع ضغوطاً مستمرة على واشنطن ويمنعها من تبني أي دعم سياسي أو اعتراف بالإدارة الذاتية، مهما تغيرت الظروف الداخلية الأمريكية.

5_ كشف البحث أن بنية الفاعل الكردي نفسها تعاني من تحديات داخلية، مثل غياب الاعتراف الدولي، وضعف التجانس السياسي الداخلي، والاعتماد المفرط على الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عوامل جعلت موقع الأكراد هشاً أمام التحولات الميدانية والسياسية بعد 2025.

6_ أن مستقبل الأكراد في سوريا هو مستقبل "هجين" يتقاطع فيه الأمن بالسياسة، والقوى المحلية بالإقليمية، والوظيفة العسكرية بالشرعية السياسية، وأن أي تحسن في موقع الفاعل الكردي يمر عبر تفعيل الدبلوماسية الكردية، وتعزيز الحوكمة في مناطق الإدارة الذاتية.

المصادر:

أولاً: المراجع العربية:

بدر، بدر محمود. (2020). *الأكراد في سوريا: صعود الدور العسكري والسياسي بعد 2014*. دار سطور.

البرزاني، أحمد. (2018). *تحولات الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا*. مجلة المستقبل العربي، (479)، 59.55-

البناء، إبراهيم محمد، وآخرون. (2023). *الأزمة السورية (2011-2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة: دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع*. المركز الديمقراطي العربي.

<https://democraticac.de/?p=87505>

بتوقيت واشنطن. (2025). أن الألوان لنزول "قصد" عن شجرة الحكم الذاتي. الجزيرة نت.

<https://h7.cl/1feBb6>

بروكا، هوشنك. (2016). معركة كوباني ودلالاتها في الحسابات الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، (203).

خليل، محمد عبد القادر. (2022، 21 نوفمبر). تركيا وأطراف الأزمة السورية: إعادة "تدوير الاتجاهات". مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

<https://acpss.ahram.org.eg/News/5368.aspx>

شكري، نوزاد أحمد. (2021). عدم اتساق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كردستان سوريا. مجلة توجير، 4(1).

العلوي، إبراهيم. (2019). الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 2011. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العيسوي، عبد الوهاب. (2020). الشراكة الأمريكية-الكردية في سوريا: المحددات والمآلات. دراسات استراتيجية. مركز الإمارات للسياسات.

عبد الوهاب، أحمد عرابي. (2023). قوات سوريا الديمقراطية بين الضغوط التركية والحسابات الأمريكية: مقاربات في خيارات الفاعلين بعد عملية نبع السلام. في إبراهيم محمد البنا وآخرين (محررون)، الأزمة السورية (2011-2022) المركز الديمقراطي العربي.

الأنباري، أحمد عبد الأمير. (2020). التنافس الروسي-الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: تنازع النفوذ والأدوار (سوريا أنموذجاً). مجلة العلوم السياسية، 60(6).

هوليس، جنيفر. (2025). بعد السويداء: ما هو مستقبل اتفاق الأكراد ودمشق وسلاح قسد؟ DW.

<https://n9.cl/fwvzep>

قصد ترفع سقف شروطها ودمشق ترفض الضغوط: الاتفاق على حافة الانهيار. (2025). العربي بوست.

<https://h7.cl/1k4RS>

Second: English References :

Clawson, P. (2016, November). *U.S. policy and the PYD*. The Washington Institute for Near East Policy.

Knights, M., & van Wilgenburg, W. (2020). *Accidental allies: The U.S.-Syrian Democratic Forces partnership against the Islamic State* (Policy Focus No. 168). The Washington Institute for Near East Policy. <https://www.washingtoninstitute.org/sites/default/files/pdf/PolicyFocus168KnightsvanWilgenburgv3.pdf>

- Mansour, R. (2017). *The Kurdish question and U.S. policy in Syria*. Carnegie Middle East Center.
- Patterns and challenges of U.S. support for the Kurds in Syria. (2017, May). Future for Advanced Research and Studies.
<https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/2814/>
- Robinson, E. (2020). *U.S. policy toward the Syrian Democratic Forces after 2019*. RAND Corporation.
- Weiss, M., & Hassan, H. (2015). *ISIS: Inside the Army of Terror*. Regan Arts.
- Phillips, C. (2024). *U.S. policy in northeast Syria: Toward a strategic reconfiguration*. Foreign Policy Research Institute.
<https://www.fpri.org/article/2024/05/us-policy-in-northeast-syria-toward-a-strategic-reconfiguration/>